



الإطار العام لمعايير بازل 3 وتأثيرها في العمل المصرفي

The General Framework of Basel Standards and Its Impact on Banking

Faisal Fahad Al-Ghanimi
Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic
University Malaysia (IIUM).
Faze116@yahoo.com

Falah M F SM Alhajri
Kuwait University, Kuwait.
falahalhajri2020@gmail.com

الملخص

دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت في عام 2008 البنوك المركزية إلى التفكير بجدية في زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية لتجنب الانهيارات المالية، وتعد معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات، وتضمنت الاتفاقية أن البنوك يجب أن تحتفظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكن هذه البنوك من مواجهة أي أزمات دون الحاجة إلى جهود إنقاذ حكومية ضخمة كما حدث في الأزمة المالية الماضية. من أجل الوصول إلى فهم عملي لمستوى الأداء المالي، من المهم تنشيط الأداء المالي المتعلق بالعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات. يتميز النموذج المحاسبي بعدة مزايا منها أنه يتوافق مع مبادئ المحاسبة وفي نفس الوقت سهل الاستخدام. يركز هذا الاتجاه على العلاقة بين سعر السهم وحصة الأرباح التي حققتها المنظمة. من أجل تحقيق ذلك، سوف تحقق في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين (أو حقوق الملكية). خلصت الدراسة إلى أن: تنقسم مصادر المعلومات لتقييم أداء المنظمة إلى كل من المصادر الخارجية التي تشمل المعلومات العامة والمعلومات القطاعية، والمصادر الداخلية التي تشمل المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة. في هذه الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي والتحليلي للتعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: معايير بازل 3، العمل المصرفي، الإطار القانوني.

Abstract

The recent global financial crisis that occurred in 2008 led central banks to think seriously about increasing the capital of commercial banks to avoid financial collapses, and the standards of the Basel III agreement are a lesson learned from the global financial crisis to immunize the global banking sector from imbalances, and the agreement included that banks should maintain as much greater than the capital as a reserve that enables these banks to face any crises without the need for massive government rescue efforts, as happened in the last financial crisis. In order to reach a practical understanding of the level of financial performance, it's important to activate the financial performance related to the return on investment, return on equity, and return on sales. The accounting model has several advantages, including that it conforms to accounting principles and is at the same time easy to use. This trend focuses on the relationship between the share price and the share of profits achieved by the organization. In order to achieve this, will investigate the rate of return on assets, the rate of return on shareholders' equity (or equity). The study concluded that; the sources of information to evaluate the performance of an organization are divided to both external sources which include general information and sectoral information, and internal sources which include information related to the institution's activity. In this study the descriptive and analytical approach was applied.

Keywords: Basel 3, Islamic banks, The legal framework.

مقدمة:

تشكلت لجنة بازل في نهاية العام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة، وتجتمع اللجنة دورياً بمعدل أربعة اجتماعات سنوياً في مقر بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، ويتبع لهذه اللجنة (30) مجموعة عمل متخصصة تجتمع أيضاً بشكل دوري. وتتكون لجنة بازل للرقابة المصرفية من رؤساء بنوك مركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الاقتصادات الرائدة في العالم، تعمل على سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة المصارف في محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات ولدفعها للاحتفاظ بقدر أكبر من أموالها الخاصة وأن تتمتع بقوة أكبر في مواجهة الأزمات (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، 2012، ص5).

وقد أصدرت هذه اللجنة قواعد بازل 3 التي تؤكد على إجبار المصارف على زيادة الأموال التي تخصصها كبنء احتياطي لسء الثغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، وبالتالي الحفاظ على استءامتها المالية وسلامة النظام المصرفي والمالي، وبالرغم من تسميتها باتفاقية بازل 3 إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل 2 ولكنها عدلت رأس المال وأضفت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد أتاحت بازل 3 فترة زمنية تمتد من عام (2012 ولغاية عام 2019) للالتزام بمقررات بازل 3 التي تس توّجب على المصارف، رفع الشريحة الأولى من رؤوس المال التي تشكل احتياطاتها "الصلبة" المؤلفة من أسهم وأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى 4.5% من أصولها، يضاف إلى ذلك، تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس المال، لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي الصلب إلى نسبة 7% بدلاً من 2% حالياً. وقد أصدرت هذه اللجنة قواعد بازل 3 التي تؤكد على إجبار المصارف على زيادة الأموال التي تخصصها كبنء احتياطي لسء الثغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، وبالتالي الحفاظ على استءامتها المالية وسلامة النظام المصرفي والمالي.

تعمل اللجنة على صياغة معايير رقابية وإرشادات تتعلق بالعمل المصرفي، إضافة إلى إصدار توصيات حول الممارسات السليمة للكثير من جوانب العمل المصرفي، وتكون من مسؤولية الجهات الرقابية في كل دولة الاستفادة من هذه المعايير والإرشادات والممارسات وتكييفها بما يتلاءم مع أوضاعها الخاصة. وتشجع اللجنة على استخدام معايير ومنهجيات عامة واحدة فيما بين دول العالم، دون محاولة فرض تقنيات رقابية مفصلة ومتشابهة ومشتركة فيما بين الدول (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعية، 2012، ص6).

ترفع اللجنة تقاريرها إلى محافظي البنوك المركزية في دول مجموعة العشرة للحصول على موافقتهم على مبادرات اللجنة الرئيسية. وتغطي قرارات اللجنة مجالات واسعة جداً في الأمور المالية والمصرفية.

ومن أهم أهداف اللجنة العمل على سد أية فجوات في التغطية الرقابية الدولية على الأعمال المصرفية، وهي في سبيل تحقيق ذلك تؤكد على مبدئين أساسيين، أولهما، ضرورة خضوع كافة المؤسسات المصرفية الأجنبية (من خارج الدول الأعضاء في اللجنة) للرقابة المصرفية، والثاني يؤكد على ضرورة ملاءمة وكفاية العملية الرقابية (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، 2012، ص6).

ولتحقيق هذا الهدف، فقد أصدرت لجنة بازل منذ عام 1975 سلسلة طويلة من الوثائق والدراسات المتعلقة بإدارة مختلف أشكال المخاطر المصرفية والرقابة عليها من قبل الجهات المشرفة (البنوك المركزية).

تعمل اللجنة على تشجيع التعاون والحوار مع البنوك المركزية غير الأعضاء في اللجنة، وتعمم عليهم دورياً وثائق ودراسات صادرة عن اللجنة بهدف المناقشة والدراسة. وتعزز اللجنة من اتصالها مع البنوك المركزية حول العالم من خلال المؤتمر الدولي للرقابة المصرفية الذي تعقده اللجنة كل سنتين.

يوفر بنك التسويات الدولية كافة أشكال الدعم الإداري وخدمات السكرتاريا للجنة وأمانتها العامة، ويمكن للجهات الرقابية حول العالم الاتصال بلجنة بازل أو أي من اللجان المنبثقة عنها بهدف طلب المشورة والنصح حول القضايا المتعلقة بالرقابة على البنوك.

1. اتفاقية بازل 1

حرصت مجموعة الدول العشر على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية (Bank For International Settlement) للرقابة على البنوك مع نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وقد عرفت فيما بعد بلجنة بازل للرقابة المصرفية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك (The World Business Organization. 2006. Available)
(At <http://www.bis.org/publ/bcbsca.htm>)

ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة كبيرة. فالقواعد والمعايير التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها. وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والإفادة من هذه الممارسات.

وقد قامت لجنة بازل، إدراكاً منها إلى أن سلامة القطاع المصرفي تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في Basel Capital Adequacy Accord, 1988 حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف. وقد أخذت الدول الصناعية بالانصياع إلى هذه القواعد ولم تلبث أن أصبحت هذه الأحكام من القواعد والمعايير العامة التي أخذت بها

مختلف الدول خارج الدول الصناعية) The World Business Organization. 2006. (Available At <http://www.bis.org/publ/bcbcsca.htm>).

2. اتفاقية بازل 2

لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل من حيث كفاية رأس المال، وذلك عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، إذ تطلب الأمر أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد المصارف، وإن ما ظهرت هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها المصارف تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية التي استندت على تبني نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر وما يستوجبه ذلك من تغيير في أساليب إدارة المصارف والرقابة عليها، فضلاً عن التغيير في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك (The World Business Organization, 2006).

وهكذا فإن اتفاقية بازل الثانية تضمنت ثلاث دعائم رئيسة Pillars، الأولى تتعلق بكفاية رأس المال Capital Adequacy. بما يتطلب مزيداً من الضبط والتطوير لاتفاق بازل 1، والدعامة الثانية تتجه لعمليات المراجعة الرقابية على المصارف وبذلك تربط إدارة هذه البنوك بالمبادئ التي استقرت في الرقابة على المصارف Bank Supervisory Review، والدعامة الثالثة وتتعلق بانضباط الأسواق Market Discipline وما يرتبط بها من شفافية في نشر المعلومات وبما يساعد على زيادة كفاءة إدارة المخاطر (صندوق النقد العربي، 2004).

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر عام 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا (اللغة الانجليزية) وتعرف (بال) باللغة الفرنسية، وقد عملت هذه اللجنة لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي عام 1988. وقد سبق ذلك قيام اللجنة بتقديم تقريرها (المبدئي) بتاريخ 7 ديسمبر 1987 إلى محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى (The World Business Organization, 2006. Available At <http://www.bis.org/publ/bcbsca.htm>).

وقد أرست اللجنة عدداً من المبادئ تمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وتغطي هذه المبادئ بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلاً عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة الحذرة، وسبل تطوير الرقابة المصرفية، ومعايير الإفصاح، وتحديد السلطات الرسمية للمراقبين، وشروط ضمان سلامة النظام المصرفي العالمي. وفي عام 1988 أقرت لجنة بازل معيارها الموحد بشأن متطلبات كفاية رأس المال، والذي عرف باسم "اتفاقية بازل لعام 1988" (Cornford, 2005. p: 178).

ولم يقتصر الهدف من هذه الاتفاقية على دعم النظام المصرفي العالمي فحسب، بل إنهما سعت أيضاً إلى تحقيق التقارب بين معايير كفاية رأس المال المطبقة في الدول المختلفة، وإزالة الفوارق في القدرة التنافسية بين البنوك الناتجة عن اختلاف هذا المعيار، وتمثل العناصر الأساسية للاتفاقية في وضع معايير مقاربة Convergence لتقييم رأس المال والأصول البنكية، وفقاً لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية)، ووضع حد أدنى 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها، وفي عام 1996 تم إدخال بعض التعديلات على المعايير التي نصت عليها الاتفاقية، وبدأ العمل بها في عام 1998 وقد كان من المخطط في البداية أن يتم تطبيق اتفاقية بازل 1988 على البنوك ذات النشاط الدولي

في الدول الأعضاء، إلا أنه بحلول عام 1999 اتسع نطاقها فأصبحت تشكل ركناً أساسياً في النظم الرقابية على البنوك المحلية في أكثر من مائة دولة.

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي إثر تفاقم مديونية دول العالم الثالث (الدول النامية) خلال عقد السبعينات نتيجة توسع البنوك في تقديم قروضها لتلك الدول وعجزها عن السداد، فقد أدى ذلك إلى إضعاف مراكزها المالية، مما اضطر المصارف إلى شطب بعض الديون واستبدال جزء منها بإسهامات جزئية في المشروعات المقترضة لها. بالإضافة إلى إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن حدود رأس المال المصرفي والمساعدة على تنظيم عملية الرقابة بين البنوك وجعلها أكثر واقعية، والتشجيع على تعاون أكبر وتنسيق أوسع في مجال الرقابة والإشراف على البنوك (معضاد، 2003، ص42).

كما أن التطورات الأخيرة في المصارف الدولية التي شهدتها الساحة الدولية وتزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من القيود التي تفرضها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من توسع أنشطة المصارف وظهور أدوات ائتمانية جديدة طويلة الأجل على صعيد التعامل الدولي. لهذه الأسباب مجتمعة انطلقت اللجنة من ضرورة تحقيق توافق دولي في الأنظمة الرقابية المتعلقة بمدى كفاية رأس المال يعمل على صياغة إطار جديد يقود إلى تقوية النظام المصرفي الدولي ويؤدي إلى دعم استقراره.

3. اتفاقية بازل 3

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر

2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، حيث قامت اللجنة بتحديث توجيهاتها للوائح التنظيمية المصرفية استجابة للأزمة المالية العالمية. وي طرح اتفاق بازل 3 معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتعزيز صلابة الأنظمة المالية والرقابة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، حيث ستجبر القوانين الجديدة البنوك على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر وجودة أعلى لرؤوس أموالها مما هو مفروض عليها اليوم في ظل القواعد الحالية. وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن (الطائر، 2011، ص14).

ويمكن تلخيص أبرز هذه التعديلات والمعايير الجديدة لبازل 3 في البنود التالية:

(كما وردت في نص اتفاقية بازل 3، منقولا عن كوكش فلاح، 2012)

1- رأس المال التنظيمي: تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً إذ تقسم إلى ثلاث شرائح تمثل الشريحة الأولى للأسهم العادية وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المدورة، والشريحة الأولى الإضافية والشريحة الثانية، وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال. وحسب القوانين السارية حالياً، فإن على البنوك تخصيص نسبة 2 في المائة فقط من إجمالي القروض كأموال احتياطية لتعويض خسائرها، لكن قوانين بازل 3 رفعت هذه النسبة بأكثر من 3 أضعاف لتصل إلى 7 في المائة، كما تشجع لجنة بازل للرقابة المصرفية البنوك الكبيرة على الاحتفاظ

باحتياطيات أكبر من نسبة الـ7 في المائة، لأن الهيار مثل هذه البنوك يمكن أن يدمر النظام المالي بأكمله.

2- نسبة كفاية رأس المال: قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس

المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

أ- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%.

ب- إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

ج- رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%.

د- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer).

3- معيار السيولة: أدخلت اتفاقية بازل الثالثة معيار خاص بالسيولة للتأكد من

أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً، وركزت أيضاً على موقف السيولة في البنوك على المدى القصير لجعل البنوك أكثر مرونة أمام إغلاق أسواق المال قصيرة الأجل، وتضع الضوابط الجديدة نسبة لتغطية السيولة تحسب على أساس مخزون البنوك من الأصول السائلة العالية الجودة مقسوماً على التدفقات النقدية الصافية خلال فترة زمنية مدتها 30 يوماً،

وهذه النسبة سوف تقيس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد خلال 30 يوماً وأن لا تقل هذه النسبة عن 100 بالمائة.

4- نسبة الرافعة المالية: تدخل لجنة بازل ثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً، لأنه يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة (الراجحي، 2010، ص1).

إن للمعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل 3" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريباً، وفيما يلي أهم البنود والمعطيات التي تناولتها اتفاقية بازل 3 وهي على النحو الآتي:

أولاً: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3

تتلخص أهم الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 فيما يلي: (معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، 2012، ص3)

1- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2% وفق اتفاقية بازل2.

2- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

3- تحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

- 4- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .
- 5- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال، إذ إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرًا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.
- 6- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

ثانياً: محاور اتفاقية بازل 3

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور أساسية وهي: (مفتاح، ورحال،

2013، ص13)

المحور الأول: ينص هذا المحور لمشروع اتفاقية بازل الثالثة الجديدة على أهمية وضرورة تحسين نوعية وقاعدة رأس المال في البنوك وكذلك بنية رأس المال وشفافيته، وهذه الاتفاقية تجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا فقط على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير

المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فيقتصر على أدوات رأس المال المقيّدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت (بازل 3) كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

المحور الثاني: تشدّد مقترحات لجنة بازل 3 على أهمية تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات المالية وتمويل سندات الدين وذلك من خلال القيام بفرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: تقوم لجنة بازل في هذا المحور بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

المحور الرابع: يهدف هذا المحور إلى الحيلولة دون قيام البنوك باتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد نسب التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع في أوقات الركود عن الإقراض فتعمق بذلك مرحلة الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

المحور الخامس: يعود هذا المحور على المسألة المتعلقة بالسيولة النقدية، والتي ظهرت أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها أثناء الأزمة العالمية الأخيرة، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة النقدية، واقترحت اعتماد نسبتين،

الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك القيام بالاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية وذلك من اجل لتغطية التدفق النقدي المتوفر لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية فهي لقيام بقياس السيولة النقدية المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

ثالثاً: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل 3)

لكي تستطيع البنوك من مواكبة الزيادة الكبيرة في حجم أنشطتها، فان يتوجب عليها إما أن تقوم برفع رأس مالها وذلك بطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو القيام بإيجاد مصادر أخرى للتمويل، أو بالتقليل من حجم القروض الممنوحة، وفي كلا الحالات، فإن هذا الامر يتطلب وقتاً إضافياً، لذلك فقد منحت اتفاقية بازل 3 الجديدة المصارف فرصة لتطبيق هذه القواعد بشكل كلي وذلك حتى عام 2019، على أن يبدأ التطبيق الفعلي بشكل تدريجي مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 في المائة، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 في المائة بحلول عام 2019، كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9.5 في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية (مفتاح، ورحال، 2013، ص14).

رابعاً: تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي

لقد دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت عام 2008 البنوك المركزية إلى التفكير بشكل جدي في زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية وذلك من أجل تفادي الأزمات الائتمانية التي قد تتعرض لها بعض البنوك خلال تلك الأزمات، مما أدى إلى إفلاسها وخسارة المودعين لأموالهم المودعة لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي قد تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال وذلك كاحتياطي يمكن هذه البنوك من مواجهة أي أزمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة المالية الأخيرة (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص5).

إن الغرض من القيام بتخصيص رؤوس أموال الحماية هو من أجل مقاومة التقلبات التي تحدثها الدورة الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز وحماية القطاع المصرفي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان. وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هام من رأس المال الإضافي، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص5).

أما أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي، فهي: (Abdulla, 2011,)

(p: 19)

1- إن مقررات بازل 3 سوف تجعل السيطرة على البنوك العالمية بشكل أقوى من ذي قبل وبما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي تستطيع من خلالها التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان برذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، كما تكمن الميزة الأساسية في مقررات بازل 3 في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول قد أصبح أكثر شدة وصرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطيرة.

2- إن معايير بازل 3 سوف تحدّ من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية، وهذا بعد فرضها قيوداً على السيولة النقدية، والتي سوف تؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاع من القطاعات أو أنشطة الاقتصادية.

3- إن التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 سوف يؤدي إلى التحكيم الدولي، وذلك لأن الاختلاف في تطبيق المعايير الواردة في مقررات لجنة بازل 3 وذلك كما حدث في مقررات بازل 1 ومقررات بازل 2 سوف يؤدي إلى استمرار تعطل استقرار النظام المالي العالمي الشامل.

4- إن معايير ومقررات بازل 3 سوف تدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلاً في هيكل رأس مال البنوك وكذلك موجوداتها، وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

- 5- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية، وذلك نظراً إلى أن أرباح الأسهم غالباً ما تنخفض وذلك من أجل السماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبشكل عام سوف ينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المنظمات بشكل كبير.
- 6- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية وتعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- 7- إعادة الهيكلة في البنوك والتخلص من بعض وحدات العمل غير المنتجة في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- 8- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- 9- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة، حيث أن البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- 10- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأس مالها، وتحسين من نوعيته.
- 11- التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتيين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها (KPMG, 2010, p: 6).

ويضيف (بوزيان وآخرون، 2011) تأثيرات أخرى لمقررات بازل 3 على النظام المصرفي، وهي على النحو الآتي:

1- انخفاض القدرة على الإقراض، إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

2- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي، فقد تسبب مقررات ومعايير "بازل 3" في تفاقم الأزمات في المؤسسات المالية الكبرى وبشكل قد يؤدي إلى انهيار بعض منها، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، فحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، حذر من أن معايير "بازل 3" سوف ترفع من دافعية المؤسسات المالية من أجل زيادة درجة التحايل على الأطر المتبعة في العمل الطبيعي المعمول بها في الأنظمة المصرفية، أي أن "الزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".

3- إن تطبيق نظام بازل 3 سوف يضع اقتصاديات الدول النامية أمام معاناة سوف يضع البنوك في مواجهة تحديات تجعلها غير قادرة على المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلداتها.

4. الأداء المالي

يُعد الأداء من المفاهيم الواسعة أو من المؤشرات التي تعبر عن أسلوب المنظمة في استثمار مواردها المتاحة، وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من

المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المنظمة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها وديمومتها واستمرارها. كما إن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية المنظمة في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة لديها كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة بنجاح، أو تحقق هدفاً بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف المنظمة للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المنظمة (نعمه، 2002، ص56).

ويتمثل الهدف من تسليط الضوء على الأداء وكفائته هو لبيان مستوى الأداء ومدى ترشيد الإنفاق العام ومحو الإسراف خصوصاً، ونتيجة لمجمل هذه الظروف والمسببات وغيرها فقد تحول اهتمام المسؤولين من الرقابة على بنود الإنفاق إلى التركيز على أداء الأنشطة في المنظمة على أسس علمية سليمة وقياس الأعمال التي يتم تنفيذها وكفاءة هذا التنفيذ (الشمراي، 2010، ص4).

ومع التغيرات والتطورات الاقتصادية والانفتاح العالمي والتطور التكنولوجي للعلوم المختلفة، وتعدد مجالات عمل المنظمات لضرورة ديمومتها وبقائها، والذي يتطلب استخدام الموارد المتاحة في مجالات تخدم مصلحة المنظمة وتحقق نموها، وذلك بإتباع أدوات اقتصادية تمكنها من تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تحقيق ذلك، وهذا يتطلب منها أن توجه مواردها في الاتجاه الصحيح للغرض الأكثر أهمية، والذي يفترض أن يكون بأقل كلفة للحصول على أكبر منفعة، كون هذه المنظمات تعاني من ندرة الموارد، ويترتب عليها التزامات كبيرة كونها الأكثر حاجة للأموال (البحيري والبحر، 2010، ص23).

كذلك فقد أخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون المنظمات بإتباع سياسات مالية متوازنة تدعوا إلى ضبط الأداء المالي والإنفاق والعمل على ترشيده، ومحاربة كافة

الجوانب المرتبطة بالتبذير والإفلال منه، والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة على وجوه الإنفاق المختلفة بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل، وكل ذلك يستلزم استخدام الأساليب الحديثة في كل خطواتها ومراحلها وتقسيماتها لكي تسهم في تحقيق الترشيح الأمثل للإنفاق وتساعد على ضبط الأداء المالي في المنظمات (أبو دوح، 2016، ص19).

وتعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء المنظمة التي تسعى بدورها إلى تحقيق أعلى معدل ومستوى ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء. إذ تمثل الربحية الاختبار النهائي لنشاط الأعمال والذي يعكس مدى حيوية خطط المنتجات ومقدرة المنظمة على تحقيق مستويات عليا من الأداء التنافسي في الإنتاج والمبيعات (الموسي وآخرون، 2015، ص 125).

والربحية تمثل نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين. وصافي الربح Net Profit Margin وهو نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات. هذه النسبة تبين قدرة الشركة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات (عطية، 2004، ص86).

ويعرف الباحث الأداء المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها قياس العلاقات بين عناصر المركز المالي لتحديد درجة التوازن بين هذه العناصر، ومن ثم تحديد مدى متانة المركز المالي للمنظمة.

5. مقاييس الأداء المالي

يرى (Tan et al, 2009, p: 134) أن مقاييس الأداء المالي تتعلق بالعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات ويعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين، سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية أم النظرية التي تناولت أداء المنظمات.

ويرى (Lynch, 2010, p: 374) أن الأداء المالي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات، وأن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها إلى الخطر.

ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي، إلى حد يعتبره الهدف الأهم للمنظمة. إذ يعد الأداء المالي المتفوق الهدف الأساسي للمنظمات، ويمكن تحقيق الأهداف الأخرى للمنظمة ضمناً من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق (Hunt and Morgan, 2015, p: 15)

ويرى (Harrison & John, 2008. p: 47-48) أنه وضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي يعد الأداء المالي الميدان الأكثر شيوعاً في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية، حيث أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية في عملية التحليل الداخلي للمنظمة. فالأداء المالي يعد إستراتيجية مهمة تُمكن المديرين من تحديد مستوى الأداء الكلي للمنظمة، فضلاً عما يُوثره الأداء المالي من نقاط قوة داخلية، مما يؤكد أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بعوامل البيئة الخارجية، إذ إن المنظمة ذات الأداء المالي المرتفع تكون أكثر قدرة على الإستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة. كما أنها تتعرض إلى ضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات التي

تعاين من الأداء المالي المتردي. ويتيح الأداء المالي المتفوق للمنظمة، الموارد المالية اللازمة لاستغلال الفرص الاستثمارية المختلفة، ويساعدها على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم.

ويرى كل من (Hopkins & Hopkins, 2007) أن الأداء المالي يتأثر بعوامل بيئية تتمثل في العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة، وعوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية، ومدى توافر الخبرة والمعرفة لدى المديرين.

ويشير (Hunt and Morgan, 2015, p: 15) إلى أن تفوق المنظمة على غيرها من المنظمات في ميدان الأداء المالي، يضمن لها مركزاً تنافسياً متقدماً، ويفتح الآفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز المركز وتطويره. إن تحقيق الأداء المالي المنشود والمركز المالي المتفوق يعدان وجهين لعملة واحدة.

كما يعدّ الأداء المالي أفضل الأدوات لقياس الأداء الاستراتيجي للمنظمة، ويستند مفهوم الأداء المالي إلى عملية التحليل المالي التي تعد الخطوة الأساسية في تقييم أداء المنظمة. وبالرغم من وجود أساليب متعددة للتحليل المالي، كالتحليل العمودي والتحليل الأفقي لفقرات القوائم المالية، إلا أن التقنية الأساسية المستخدمة لقياس الأداء ضمن التحليل المالي هي النسب المالية. فالنسب المالية هي أدوات التشخيص الأساسية في التحليل والقياس، والتي تستخدم في تقييم قوة الأداء المالي، بالإضافة إلى الأداء الكلي بشكل عام، كما أن استخدام النسب والمؤشرات المالية يعد مدخلاً ذا معنى لتحديد نقاط القوة والضعف للمنظمة (David, 2011, p: 142).

6. مؤشرات الأداء المالي

يعد أسلوب المؤشرات المالية أو النسب المالية من أساليب التحليل المالي، حيث يرجع إلى بداية القرن العشرين نتيجة ظهور طبقة المديرين المحترفين وانفصال الملكية عن الإدارة في المشروع وما استتبع ذلك من ضرورة نشر النتائج والتقارير الدورية، وقد ألزم ذلك الالتجاء إلى إعداد كثير من النسب والمؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف، ويرجع الفضل للبنوك في اكتشاف نسبة هامة في التحليل المالي عام 1908 وهي نسبة التداول (Sinkey, 2008, p: 153).

يشير (حشارمة، 2011، ص297) إلى إن المؤشرات المالية تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمنظمة، مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها. ومن أهم ما تتميز به هذه المؤشرات هو: سهولة احتسابها، وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة. ولكن يؤخذ على مؤشرات الأداء المالية بأنها تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، كما أنها لا تساعد المديرين على إدراك العوامل التي توجه النجاح في منظماتهم ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول المنظمات أن تبذل فيها، فضلا عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المقاييس مما يؤثر سلبا على دلالتها.

ويوضح (Mattel, 2016) أن أسلوب المؤشرات المالية يقوم على أساس أن هناك دائما حجوما نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب، أو المؤشرات المالية النمطية مقدما بين عناصر القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب النشاط وخبرة المحلل وهدف الشخص القائم بالتحليل. كما تتوقف الدقة في هذه المؤشرات المالية

على سلامة الفروض والمبادئ العلمية والقواعد والعرف في السنوات المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسب والمؤشرات لا تعتبر جامدة أو ثابتة بل يجب أن تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية، ولذلك يجب أن تتغير باستمرار كل فترة أو كل عدد من السنوات. وفي نهاية كل فترة زمنية يقوم المسؤولون في الشركات بحساب مجموعة النسب والمؤشرات الفعلية أو الواقعية، ثم تقارن هذه النسب بمثلتها من النسب والمؤشرات النمطية والمحسوبة مقدما، وذلك لتحديد الفروق والانحرافات بين الفعلي والمتوقع أو النمطي ثم دراسة هذه الفروق وأسبابها، وهناك اتجاهين رئيسيين لتقييم أداء المنظمات هما: النموذج المحاسبي والنموذج الاقتصادي، وفيما يلي نبذة عن ذلك:

أولاً: النموذج المحاسبي

يتمتع النموذج المحاسبي بمزايا عدة منها أنه يتوافق مع المبادئ المحاسبية وهو في الوقت نفسه سهل الاستخدام، ويركز هذا الاتجاه على العلاقة بين سعر السهم ونصيب السهم من الأرباح التي حققتها المنظمة، وأن أسعار الأسهم تتحدد عن طريق هذه الأرباح المحققة، كما أن هذا النموذج يقدم أساس لقياس أداء المنظمة باستخدام تحليل النسب المالية، وبالاعتماد على القوائم المالية المعدة على مدار الزمن، وذلك من أجل بناء النسب وتحليلها استناداً إلى المعلومات الواردة في هذه القوائم، حيث يمكن بناء عدة نسب كالربحية والكفاءة والسيولة وغيرها (Sinkey, 2008, p: 153).

ويشير (Mattel, 2016) إلى إنه من الصعب الاعتماد على هذا النموذج في حالة تقييم أداء المنظمة من وجهة نظر هدف تعظيم ثروة الملاك، وذلك نتيجة إلى وجود اختلافات بين الأرقام المحاسبية التي تعكسها النسب المالية وبين القيم السوقية لهذه الأرقام كما تمثل الأرقام المحاسبية نظرة خلفية، في ما تمثل القيم السوقية نظرة أمامية، كما

أن القيم المحاسبية لا تعكس بشكل كامل القيم السوقية، ولا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد، فالأرقام المحاسبية التي تأتي من القوائم المالية تعكس الطرق المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، إضافة إلى إن مقياس الأداء المحاسبية لا تعني بالضرورة وجود قيمة للمالكين، وذلك بسبب عدم وجود علاقة مؤكدة بين هذه المقاييس وبين تقييم الأداء في السوق المالية، كما أن مقياس الأداء المحاسبية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح المحققة، لا ترتبط مع أسعار الأسهم في السوق المالية.

كما أن الاعتماد على الأرباح المحاسبية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق فقط، يجعل النظام المحاسبي وما يقدمه من معلومات للمستخدمين يشوبه القصور وأوجه النقص، خاصة وان هناك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها إلى الأرباح المعدة وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي، كما أن الاعتماد على الأرباح المحاسبية فقط لقياس العائد على استثمارات المنظمة، وقياس ربحيتها يحجب عن مستخدمي القوائم المالية مقدار ما حققته من تدفقات نقدية تشغيلية - في مقابل الدخل التشغيلي - على هذه الاستثمارات (عطية، 2004، ص86).

كما أن تحقيق المنظمة أعلى معدل للربحية ينبغي ألا يتم الاعتماد عليه في تقييم الأداء دون الأخذ في الاعتبار جودة هذه الربحية، فقد تكون هناك شركتان حققتا نفس المستوى من الأرباح، ولكن إحداهما تتسم أرباحها بمستوى جوده أعلى بكثير من مستوى الجودة الذي تتسم به أرباح المنظمة الأخرى، وأن أخذ هذا العامل في الاعتبار يوفر تقييما سليما للأداء في كلتا المنشأتين، ويؤدي إلى ترشيد القرارات المتخذة بناء على نتائج هذا التقييم وتقدم المؤشرات المالية المبنية على المعلومات المعدة وفقا للأساس النقدي (قائمة

التدفقات النقدية). ونتيجة لزيادة اهتمام إدارة المنظمة بتقييم الأداء فقد شاع استخدام مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم والتدفقات النقدية للسهم وغيرها، وتعتبر هذه المؤشرات ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي، التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة (كريم، 2004، ص21)، وتشمل مؤشرات الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي الآتي:

1- معدل العائد على الأصول Return On Assets:

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة). يمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول. وهذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على حقوق المساهمين حيث إن كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى. ومقياس العائد على الأصول يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة المنشأة، وذلك بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصولها (الخلايلة، 2001، ص93).

2- معدل العائد على حقوق المساهمين (أو حقوق الملكية) Return On

Equity:

وهو نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين. نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية العام تختلف عنها في نهاية العام، ومتوسط حقوق المساهمين. مؤشر هام جدا لأنه يبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين. فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا سيئا عن أداء الشركة. ويتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة الأرباح الصافية بعد الضريبة على حقوق المساهمين، والتي تشمل كل من رأس

المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة. ويقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المنظمة (الغرايية، وجعفر، 2008، ص201-233) وإن العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات يمكن توضيحها كمايلي:

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول / 1 - نسبة الدين إلى الملكية.

النتائج:

- 1- تشكلت لجنة بازل في نهاية العام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة، وتجتمع اللجنة دورياً بمعدل أربعة اجتماعات سنوياً في مقر بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، ويتبع لهذه اللجنة (30) مجموعة عمل متخصصة تجتمع أيضاً بشكل دوري.
- 2- إن معايير ومقررات بازل 3 سوف تدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأس مال البنوك وكذلك موجوداتها، وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
- 3- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية، وذلك نظراً إلى أن أرباح الأسهم غالباً ما تنخفض وذلك من أجل السماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبشكل عام سوف ينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المنظمات بشكل كبير.

- 4- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية وتعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- 5- إعادة الهيكلة في البنوك والتخلص من بعض وحدات العمل غير المنتجة في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- 6- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- 7- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة، حيث أن البنوك الضعيفة تجد صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

REFERENCES

- Abdullah Haron, (2011). Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFBS, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011, p:19.
- Altman M. & Saunders, A. (2001). Literature of the financial markets Institutions and Instruments an analysis and critique of the BIS proposal on capital 13. p: 41-108.
- Asish K. Bhattacharya & B.V. Phani, (2010), "Economic Value Added A General Perspective", Working Paper, Indian Institute of Management Calcutta.
- Bank for International Settlements (2004). Basel II in the United States: Progress Toward a Workable Framework, CRS Report for Congress, U.S.A.

Cornford, Andrew, (2005). " Basel II, The Revised Framework OF June, Vol, 1, No, 2. p: 178-196.

David, F.(2011), Strategic Management: Concepts and Cases, 8th ed., Prentice-Hall Inc.

Eubanks, Walter W. (2006). "The Basel Accords: The Implementation of II and the Modification of I", Congressional Research Service, The Library of Congress, USA.

Feess, Eberhard & Hege, Ulrich,(2010), "The Basel II Accord: Internal Ratings and Bank Differentiation", Center for Financial Studies, Australia.

Hannan, Timothy H. & Pilloff, Steven J. (2011), Will the Proposed Application of Basel II in the United States Encourage Increased Bank Merger Activity? Evidence from Past Merger Activity, Governors of the Federal Reserve System, USA.

Harrison, J. and John, C.,(2008), Foundation in Strategic Management, 1st ed, South Western Pub.

Hendrickson, S., (2007). Accounting Theory. Third Edition, Homewood, Illinois, Richard D. Irwin, Inc.

Hopkins, W.E., and Hopkins,S.A., (2007), Strategic Planning and Financial Performance Relation in Banks: A Casual Examination, Strategy Management Journal, 18 (8), p:635-652.

Hunt, S. and Morgan, R. (2015), The Comparative Advantage Theory of Competition, Journal of Marketing, Vol, 2, No, 59, p: 1-15.

Lynch, Richard (2010), Corporate Strategy, 2nd ed. Harlow: Financial Times Prentice Hall.

Manning, Karen & Worland, David, (2015). Strategic Human Resource Management and Performance. Working Paper, Victoria University.

- Mattel, Chris, (2016), *Managing Bank Capital, Allocation and Performance Measurement* West Sussex: John Willy and Sons.
- Medeiros, C. H. (2012), *Financial Reporting and Analysis*. New York: Thomson, South-Western.
- Kashyap, Anil & Stein, Jeremy C. (2009). "Cyclical Implications of the Basel II Capital Standards," *Economic Perspectives*, Federal Reserve Bank of Chicago.
- Kieso, Donald. E, Weygand. T, Jerry. j, and Wafield, Terry. D, (2005), *Intermediate Accounting*, 11th Edition, John Wiley and sons Inc, New York, USA.
- KPMG International Cooperative, (2010), *Basel 3 pressure building*, Switzerland, December, 2010, p: 6.
- Lang, William W. & Mester, Loretta J. & Vermilyea, Todd A. (2007), *Competitive Effects of Basel II on U.S. Bank Credit Card Lending*, *Financial Intermediation Journal*, Philadelphia, USA.
- Malhotra, N. K. (2014), *Marketing research*, New Jersey: Prentice Hall.
- Rodriguez, L. Jacobo. (2011), *International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards*. Bank for International Settlements. Vol, 1, No, 1, p: 91-112.
- Saleh, S, (2015), *The Readiness of the Jordanian Banks to Apply the Basel 3 Requirements*, *Journal of Accountancy*. Vol, 65, No, 19. p: 72- 92.
- Sekaran, U. (2010), *Research Methods For Business, A Skill-Building Approach*. John Wiley and Sons Inc, New York.
- Shaked, Allen & Oirre Leroy, (2007), *Creating Value Through EVA: Mythor Reality? Strategy Management*, *Journal of Accounting Research*; Vol. 9, No, 3, 9, p: 16-41.

Sinkey, Joseph, (2008), *Commercial Bank Financial Management*, 5th ed. New Jersey.

Spratt, Stephen & Segoviano, Miguel (2004). *Basel II and emerging markets: the case for incorporating the benefits of international diversification*, a longer version of this paper is available at <http://www.ids.ac.uk>.

Simons. Robert. (2015). *Performance Measurement: Control Systems for Implementing Strategy*. Prentice Hall, New Jersey. U.S.A.

Tan, K.C., Kannan, V. R., & Handfield, R. B., Ghosh, S, (2009). *Supply Chain Management: An Empirical Study of its Impact on Performance*, *International Journal of Operations & Production Management*, Vol, 1, No, 19, p:134-152.

The World Business Organization. (2006). *Update and Questionnaire on the Basel II*, Department of policy and Business practices, <http://www.bis.org/publ/bcbsca.htm>.

Wheelen I .Thomas. and Hunger, I. David (2014) *.Strategic Management and Business Policy*: Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.

Zicchino, Lea (2005), *Model of bank capital, lending and the macro economy: Basel I versus Basel II*, Bank of England, Financial Industry and Regulation Division.